المحاضرة الثامنة: المصادر الأخرى للقانون الدولي

الأعمال المنفردة وقرارات المنظمات الدولية كمصدر للقانون الدولي

- مقدمة:

الأعمال المنفردة وقرارات المنظمات الدولية تُعتبر إحدى المصادر المكمّلة أو الثانوية للقانون الدولي. مع أنها لا تحظى بنفس المكانة الرسمية للمعاهدات أو الأعراف، إلا أنها تسهم في تشكيل وتطوير القواعد القانونية، **فما هي الأعمال المنفردة وما هي قيمتها المصدرية في القانون الدولي العام؟**

أولًا: تعريف الأعمال المنفردة في القانون الدولي:

الأعمال المنفردة هي تصرفات أو إعلانات قانونية تقوم بها دولة أو شخص دولي آخر من تلقاء نفسه بهدف إنتاج آثار قانونية دولية.

فالأعمال المنفردة هي **"تصرفات قانونية تصدر عن دولة أو فاعل دولي آخر بشكل مستقل، ويكون الهدف منها إحداث أثر قانوني في العلاقات الدولية".** وتعتبر هذه الأعمال جزءًا من الإرادة المنفردة للدولة أو الشخص الدولي، ويمكن أن تكون مصدرًا لالتزامات قانونية في إطار القانون الدولي.

- يذهب الفقيه هانس كيلسن، في كتابه" نظرية القانون الدولي": إلى أنه"تُعد التصرفات الأحادية في القانون الدولي وسيلة فعّالة لإنشاء الالتزامات أو الحقوق، شريطة أن تكون موجهة للأطراف المعنية وتعبر عن إرادة واضحة لإنشاء أثر قانوني محدد."

- الأمثلة ------ من واقع المجتمع الدولي نجد:

1-التصريح الرسمي بعدم اللجوء إلى القوة.
2- كل بيان سياسي يتضمن التزامًا دوليًا (**مثل إعلان "مونرو" عام 1823**).

- ثانيا: خصائص الأعمال المنفردة:

1-الإرادة المنفردة : يصدر العمل بناءً على إرادة الدولة أو الشخص الدولي وحده.
2-القصد القانوني :يجب أن يكون الهدف هو إنشاء، تعديل، أو إنهاء التزام قانوني.
3-الإعلان العلني :يتطلب وضوح العمل وإبلاغه للطرف المعني.

- ثالثا: جدول: أمثلة عن الأعمال المنفردة:

رقم	النوع	المثال	الأثر القانوني
1	التعهدات الأحادية	إعلان فرنسا عام 1962 بشأن التجارب النووية	إنشاء التزام بعدم الاستمرار
2	الاعتراف	اعتراف ألمانيا الشرقية بدولة إسرائيل	تعزيز الوضع القانوني للدولة
3	الاحتجاج	احتجاج دولة على بناء سدود من دولة مجاورة	منع شرعية العمل دوليًا

- رابعا: أنواع الأعمال المنفردة: يمكن تصنيف الأعمال المنفردة إلى عدة أنواع، بناءً على طبيعتها والغرض منها:

	النوع	الأمثلة	التعريف
1	**التعهدات الأحادية**	إعلان فرنسا عام 1962 وقف التجارب النووية في المحيط الهادئ.	إعلان دولة بشكل رسمي التزامها بتصرف معين أمام المجتمع الدولي.
2	**الاعتراف**	اعتراف ألمانيا بوحدة النمسا عام 1938.	إعلان دولة قبولها بكيان أو وضع معين، سواء كان دولة، حكومة، أو حدث دولي.
3	**الاحتجاج**	احتجاج فنزويلا على انتهاك حدودها البحرية من قبل كولومبيا.	إعلان رسمي تعترض فيه الدولة على تصرف ما لتجنب قبوله ضمنيًا.
4	**التنازل**	تنازل بريطانيا عن سيادتها على هونغ كونغ عام 1997.	تنازل دولة عن حق أو مطالبة في شأن معين بشكل صريح.
5	**الإعلان**	إعلان الولايات المتحدة عام 1823 (مبدأ مونرو) بشأن تدخل القوى الأوروبية في شؤون الأميركتين.	بيان يصدر لتوضيح موقف دولة من قضية أو سياسة معينة.

- خامسا: شروط صحة الأعمال المنفردة:

لضمان فاعلية الأعمال المنفردة في خلق أو تعديل التزامات قانونية، يجب توافر الشروط التالية:

1- الإرادة الحرة والواضحة:
يجب أن تكون الدولة أو الجهة الدولية التي تصدر العمل مستقلة تمامًا في اتخاذ القرار، دون ضغط أو إكراه.
- مثال :إعلان نيوزيلندا عام 1987 اعتبار مياهها الإقليمية منطقة خالية من الأسلحة النووية.

2-الإعلان الرسمي:
يجب أن يتم الإعلان عن التصرف بشكل علني ورسمي حتى يكون له أثر قانوني.
- مثال : البيان الرسمي لبريطانيا بشأن منح استقلال الهند في 1947.

3- النية لإحداث أثر قانوني: يجب أن يظهر بوضوح أن الغرض من العمل هو إنشاء أو تعديل وضع قانوني.
- اقتباس :"لا يمكن اعتبار التصرف الأحادي قانونيًا إلا إذا أظهر النية الصريحة لإنشاء آثار قانونية".
-المعهد الدولي للقانون، تقرير 1999.

4- توجيه العمل إلى طرف محدد: يجب أن يكون العمل موجهًا إلى دولة أو مجموعة دول معينة ليكون ملزمًا.

- سادسا: الأعمال المنفردة في الأحكام القضائية الدولية:

لعبت الأعمال المنفردة دورًا مهمًا في تطوير القانون الدولي كما ظهر في قرارات محكمة العدل الدولية.

- قضية التجارب النووية (1974)
- **الوقائع :**أصدرت فرنسا إعلانًا رسميًا عن وقف التجارب النووية في المحيط الهادئ.
- **الحكم :**اعتبرت محكمة العدل الدولية أن الإعلان الفرنسي كان ملزمًا قانونيًا بناءً على الإرادة الصريحة المعلنة.
- **الأثر القانوني" :**الإعلانات الأحادية الصادرة عن دولة يمكن أن تكون ملزمة إذا عبرت بوضوح عن نيتها إحداث أثر قانوني".

- قضية الحدود البحرية بين كولومبيا ونيكاراغوا (2007):

- **الوقائع :**أصدرت كولومبيا تصريحًا يتعلق بترسيم حدود بحرية.

-الحكم :أكدت المحكمة أن التصريحات الأحادية ذات الطابع القانوني تشكل مصدرًا قانونيًا إذا استوفت الشروط.

- سابعا: مقارنة الأعمال المنفردة بالمعاهدات كمصدر للقانون الدولي:

عنصر المقارنة	الأعمال المنفردة	المعاهدات
الإرادة	تصرف أحادي الجانب.	اتفاق متعدد الأطراف أو ثنائي.
الإلزام	ملزم في حال توافر الشروط (الإعلان الرسمي والنية).	ملزم بمجرد التصديق عليه.

التوثيق	قد لا يكون موثقًا دائمًا (يُكتفى بالإعلان الشفهي أو الكتابي).	يتطلب توثيقًا رسميًا ومصادقة.
الطرف المتأثر	يوجه لدولة أو فاعلين محددين.	يشارك فيه جميع الأطراف المتعاقدة.
الأثر	قد يكون محدودًا أو مؤقتًا.	يمتد الأثر طوال مدة الاتفاقية.

- ثامنا: أمثلة عملية حديثة:

1-إعلان نيوزيلندا بشأن تغير المناخ 2021:
أعلنت الحكومة التزامها بخفض الانبعاثات بنسبة 50% بحلول 2030.
- لأثر :يُعتبر هذا الإعلان ملزمًا سياسيًا، مع احتمال اعتباره قانونيًا إذا تم تضمينه ضمن اتفاقيات دولية.
2-الاحتجاج الأمريكي ضد بناء الجزر الصناعية في بحر الصين الجنوبي (2016):
قدمت الولايات المتحدة احتجاجًا رسميًا على بناء الصين للجزر، مستندة إلى القانون الدولي للبحار، والأثر هو وأظهر نيتها في الحفاظ على الوضع القانوني الحالي للمنطقة.

- ختاما لهذا المحور الأول: تُعد الأعمال المنفردة إحدى الأدوات المرنة التي تستخدمها الدول والمنظمات الدولية لتحقيق أهدافها القانونية والدبلوماسية. ومع أنها لا تتمتع بنفس القوة الإلزامية للمعاهدات، إلا أنها تلعب دورًا محوريًا في خلق التزامات دولية جديدة، خاصةً في الحالات التي يصعب فيها التوصل إلى اتفاقيات جماعية.

المحور الثانيً: قرارات المنظمات الدولية كمصدر للقانون الدولي

- تقديم: قرارات المنظمات الدولية تُعد إحدى الوسائل الرئيسية لتطوير وتنفيذ القوانين الدولية. يمكن أن تكون ملزمة أو غير ملزمة اعتمادًا على طبيعة المنظمة وصلاحيات الهيئة التي أصدرت القرار.

-أولا: تعريف قرارات المنظمات الدولية:

قرارات المنظمات الدولية هي أعمال قانونية صادرة عن هيئات تابعة لمنظمة دولية، تُعبّر عن إرادة جماعية لأعضائها.

- تعريف ثاني:

قرارات المنظمات الدولية هي أعمال قانونية تصدر عن هيئات معينة في المنظمات الدولية (مثل الجمعية العامة أو مجلس الأمن في الأمم المتحدة) للتعبير عن إرادة جماعية للدول الأعضاء. تختلف هذه القرارات في قوتها القانونية وأثرها، بناءً على النصوص التأسيسية للمنظمة وصلاحيات الهيئة

-اقتباس: الفقيه هينريش تريبل، دراسات في القانون الدولي، 1982

تُعتبر قرارات المنظمات الدولية أداة فعالة لتنسيق المواقف الدولية وتطوير قواعد القانون الدولي، خاصة في المجالات التي تحتاج إلى تعاون جماعي

- ثانيا: أنواع القرارات:

1 - **قرارات ملزمة** : مثل قرارات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
2 - **قرارات غير ملزمة** : مثل توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

- رابعا: الأهمية المصدرية لقرارات المنظمات الدولية:

1- تطوير القانون الدولي : القرارات تساهم في تطوير أعراف جديدة، مثل قرارات الجمعية العامة حول حق الشعوب في تقرير المصير.
2- التفسير: بعض القرارات تفسر نصوص المعاهدات، كما هو الحال مع قرارات منظمة التجارة العالمية.
3- التنفيذ : قرارات مجلس الأمن تُستخدم كآلية لتنفيذ القواعد الدولية.

- الجدول: أمثلة على قرارات المنظمات الدولية وتأثيرها في القانون الدولي:

	الجهاز المصدر للقرار	القرار	الأثر القانوني
1	مجلس الأمن	القرار 678 (1990) حول تحرير الكويت	شرعنة استخدام القوة تحت الفصل السابع
2	الجمعية العامة	القرار 1514 (1960) حول إنهاء الاستعمار	تأكيد مبدأ تقرير المصير
3	محكمة العدل الدولية	الرأي الاستشاري حول الجدار العازل	تقديم تفسير قانوني ملزم

- خامسا: أمثلة على قرارات دولية وأثرها:

أ- قرارات مجلس الأمن:

- **القرار 678 (1990)** والهدف هو السماح باستخدام القوة لتحرير الكويت من الغزو العراقي، **والأثر القانوني** له كان قرار ملزم بموجب الفصل السابع، أدى إلى تشكيل تحالف دولي وشن حرب الخليج.

-**القرار 1973 (2011)** كان الهدف منه فرض منطقة حظر طيران فوق ليبيا لحماية المدنيين، **ولأثر القانوني** كان السماح بالتدخل العسكري في ليبيا تحت مبدأ "مسؤولية الحماية."

ب- قرارات الجمعية العامة:

- **القرار 1514 (1960):** تضمن إعلان منح الاستقلال للشعوب والدول المستعمرة، **الأثر القانوني** له رغم كونه غير ملزم قانونيًا ولكنه ساهم في تطوير العرف الدولي بشأن **حق تقرير المصير** وكان له تأثير واسع في دعم حركات التحرر في أفريقيا وآسيا.

- **القرار 3379 (1975): العنوان :**اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، والأثر غير ملزم ولكنه أثار جدلاً دوليًا وسياسيًا كبيرًا، وألغي لاحقًا بالقرار 86/46 (1991).

-سادسا: شروط إلزامية القرارات: لضمان أن يكون القرار ملزمًا قانونيًا، يجب توافر الشروط التالية:

1- الاختصاص القانوني للهيئة المصدرة: يجب أن تصدر القرارات ضمن صلاحيات الهيئة، **ومثاله** قرارات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع.

2-الوضوح والصراحة: يجب أن يكون القرار واضحًا ومحددًا في نصوصه، **ومثاله** القرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب.

3-التصويت والموافقة: يجب أن يحصل القرار على النصاب القانوني اللازم وفقًا لقواعد المنظمة، **ومثاله** قرارات الجمعية العامة تحتاج إلى أغلبية بسيطة أو ثلثي الأصوات.

4-الإلزامية الصريحة أو الضمنية القرارات التي تنص بوضوح على إلزاميتها أو تستند إلى مواد ملزمة في ميثاق المنظمة، **ومثاله** القرار 83 (1950) الذي طلب التدخل العسكري في كوريا.

سابعا: المآخذ والانتقادات القانونية للقيمة المصدرية لقرارات المنظمات الدولية:

1- غياب الطابع الملزم عن بعض القرارات بمعنى هل تُعتبر القرارات غير الملزمة مصدرًا فعليًا للقانون؟
ومثال هذا: هل توصيات الجمعية العامة ملزمة؟

2– التنفيذ الاعتماد على الإرادة السياسية للدول مثل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لتنفيذ القرارات هذه المنظمات، مثل قرارات مجلس الأمن وحتى محكمة العدل الدولية أحكامها رهنا لإرادة لأصحاب حق الفيتو بمجلس الأمن.

ختاما: قرارات المنظمات الدولية، سواء كانت ملزمة أو غير ملزمة، تلعب دورًا حيويًا في تشكيل النظام القانوني الدولي، فهي تساهم في تطوير الأعراف، تنفيذ القواعد، وتنسيق المواقف الدولية، على الرغم من التحديات المتعلقة بتنفيذها، إلا أن تأثيرها القانوني والسياسي لا يمكن إنكاره.

- خاتمة:

تُظهر الأعمال المنفردة وقرارات المنظمات الدولية أهمية كبيرة في تكوين القانون الدولي. فمع أنها ليست مصادر تقليدية كالمعاهدات أو الأعراف، إلا أنها تؤدي دورًا أساسيًا في توجيه العلاقات الدولية وتطوير القواعد القانونية.

- المراجع: لهذه المحاضرة عديد المراجع يذكر منها:

1. محمد فوزي، *القانون الدولي العام*، دار النهضة العربية، 2020.
2. أندرو كلافام، *القانون الدولي: مقدمة قصيرة جدًا* ، ترجمة أحمد خليل، 2018.
3. قرارات الأمم المتحدة على الموقع الرسمي.UN Official Website :
4. معهد القانون الدولي، *تفسير المعاهدات الدولية*، 2015.
5. هانس كيلسن، *نظرية القانون الدولي*، دار الجامعات المصرية، 2007.